



BAKER TILLY

وحيد عبد الغفار وشركاه  
محاسبون قانونيون ومستشارون

EY

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة  
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك البركة مصر  
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية  
عن الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤  
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

## تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية

### إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة بنك البركة مصر

#### المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لبنك البركة مصر "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

#### نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالبنك عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

#### الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي لبنك البركة مصر ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

القاهرة في : ٢ نوفمبر ٢٠١٤

 **BAKER TILLY**  
وحيد عبد الغفار وشركاه  
محاسبون قانونيون ومستشارون  
طارق صلاح وشركاه  
BT  
محاسبون قانونيون ومستشارون

مراقبا الحسابات

E&Y

 المتضامنون للمحاسبة والمراجعة  
محمد أحمد أبو القاسم  
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة  
محاسبون قانونيون ومستشارون  
القاهرة - القطامية - بنك

